وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية (FIU)

٢٠١٥

التقرير السنوي

www.fiu-ye.com

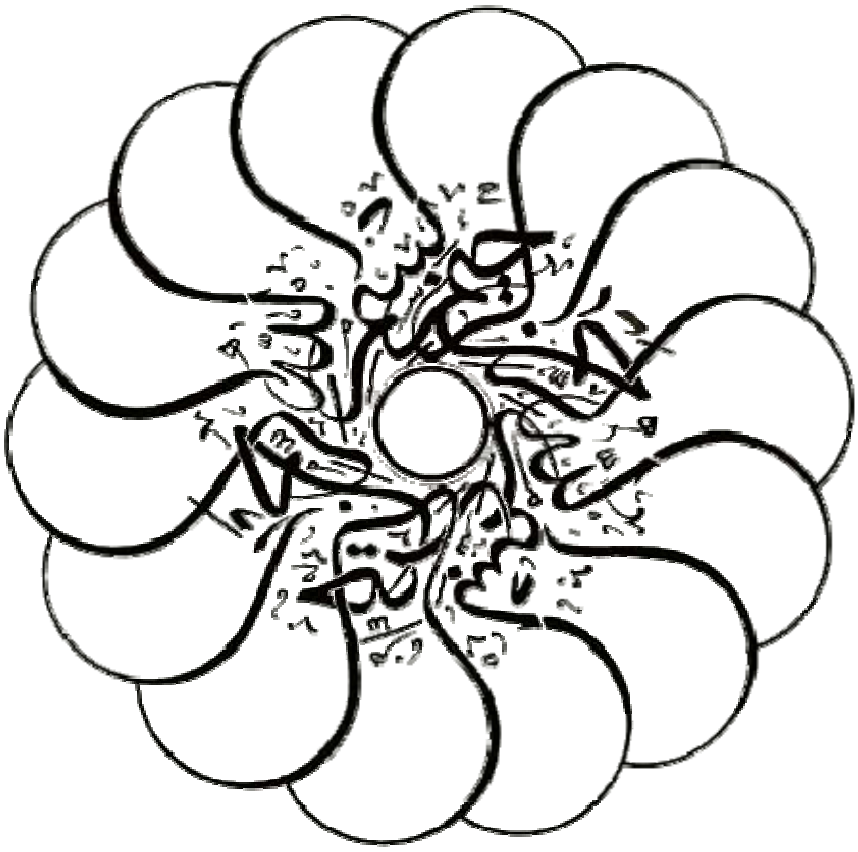

وحدة جمع المعلومات المالية

FINANCIAL INFORMATION UNIT

(FIU)

المحتويـــات

كلمة رئيس الوحدة	I
الباب الأول : وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)	
• إنشاء الوحدة	٣
• اختصاصات الوحدة	٤
• نشاط الوحدة	٥
• النشاط التدريبي للوحدة	٦
الباب الثاني : البيانات الإحصائية	
• إجمالي الحالات الواردة إلى الوحدة	٧
• بيان تفصيلي الحالات الواردة إلى الوحدة	٨
• إحصائية مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة	١١
• تحليل اتجاهات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب تبعا لإحصائيات ٢٠١٥م	١٣
الباب الثالث : الرقابة الميدانية على اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	
• منهجية التفتيش الميداني القائمة على المخاطر	١٦
• الإنجازات التي حققتها الوحدة في جانب التفتيش الميداني	١٧

كلمة رئيس الوحدة

استمرت وحدة جمع المعلومات المالية في العام ٢٠١٥م بالقيام باداء دورها الاستراتيجي الهادف الى تحسين اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والذي انعكس في عدد الاخطارات التي تلقتها الوحدة خلال هذا العام ومارافقها من نشاط في تحليل البيانات والتعامل معها وفقا للقانون.

فقد اسهمت وحدة جمع المعلومات المالية بالتعاون والتنسيق مع قطاع الرقابة على البنوك برفع الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنوك وشركات الصرافة من خلال تواصل فعاليات التدريب وتفعيل الرقابة الميدانية.

وقد نتج عن ذلك تفعيل دور النزول الميداني للتحقق من التزام المؤسسات المالية باجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و تدريبها ونشر الوعي وزيادة عدد الإخطارات عن العمليات المشبوهة ومن ثم تحليل البيانات المالية وإحالتها للجهات المختصة.

ولا يسعني في الختام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في انجاز تلك الأعمال والشكر الخاص لجميع اعضاء وموظفي الوحدة على جهودهم المخلصة وعملهم المكلل بالنجاح.

والله الموفق،،،

رئيس وحدة جمع المعلومات المالية

الباب الأول

وحدة جمع المعلومات المالية FIU

- إنشاء الوحدة
- اختصاصات الوحدة
- نشاط الوحدة
- النشاط التدريبي للوحدة

انشاء الوحدة

أنشئت وحدة جمع المعلومات المالية FIU بموجب أحكام المادة (١١) من القانون (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م ضمن هيكل البنك المركزي اليمني، وتم إعادة تشكيلها في بداية العام ٢٠١٠م، بعد صدور القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي أعطى الوحدة الاستقلالية الكاملة حيث نص على أن " تنشأ في البنك المركزي بموجب أحكام هذا القانون وحدة تتمتع بالاستقلالية تسمى وحدة جمع المعلومات المالية وتشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض محافظ البنك المركزي وتتكون من رئيس وأعضاء ذوي تخصص وخبرة وعلى النحو التالي:

- خبراء ماليين.
- خبراء إنفاذ قانون.
- خبير نظم معلومات.
- خبير قانوني.

وتزود الوحدة بما يلزمها من العاملين المؤهلين علمياً وفنياً لإنجاز عملها، كما يشترط تفرغ كل الأعضاء والعاملين فيها، ويعتبر مسئولي الامتثال وتقييم الالتزام في جهات الرقابة والإشراف ضباط ارتباط مع الوحدة."

وقد عالج هذا القانون أوجه القصور التي حددها تقرير التقييم المشترك الذي خضعت له بلادنا في العام ٢٠٠٧ من قبل مجموعة العمل المالي للشرق الاوسط وشمال افريقيا الميناقاتف وبما يلبي كافة المتطلبات والإلتزامات وفقا للتوصيات والمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك توصيات فريق التقييم المشترك وخطة تحسين انظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومن ضمن ذلك التأكيد على إستقلالية الوحدة.

وتعزيزا لذلك فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٥٠) لسنة ٢٠١٠م بتشكيل وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)وفقا للقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م وتسمية أعضاءها لتصبح مكونه من سبعة أعضاء وعدد من العاملين المؤهلين علميا.

الا انه والى الان لم يصدر قرار مجلس الوزراء باللاحة الداخلية للوحدة والهيكل التنظيمي للوحدة.

اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية:

حدد القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م المعدل بالقانون رقم (١٧) لسنه ٢٠١٣م اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية على النحو الاتي:

- تلقي وتحليل الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والمهن المعينة والجهات الرقابية والإشرافية عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب أو أي من الجرائم الأصلية المرتبطة بها، وإحالة نتيجة تحليل الإخطارات للجهات المعنية للتصرف فيها عند الاقتضاء.
- إبلاغ النيابة العامة بما تسفر عنه نتيجة تحليل الاخطارات، عندما تتوفر لديها مؤشرات جدية عن وجود شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب أو أي من الجرائم الأصلية المرتبطة بها، مشفوعة بالاستدلالات اللازمة بشأنها.
- إخطار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وجهات الرقابة والإشراف المعنية بأي إخلال بأحكام قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب يقع من المؤسسات المالية وغير المالية.
- نشر تقارير دورية عن أنشطتها تتضمن على الأخص بيانات إحصائية ودراسات تحليلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- النزول الميداني للجهات والمؤسسات المشمولة في القانون للتحقق من مدى إلتزامها بأحكام القانون ولائحته التنفيذية.
- الطلب من النيابة العامة القيام بالحجز والتجميد للأموال والممتلكات المتحصلة عن جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إبرام مذكرات تفاهم مع وحدات أجنبية نظيرة تؤدي وظائف مماثلة وتخضع لإلتزامات مماثلة بشأن السرية.
- طلب أي معلومات إضافية تعتبرها الوحدة مفيدة للقيام بوظيفتها متى كانت مرتبطة بأي معلومات سبق أن تلقتها أثناء مباشرة اختصاصاتها أو بناء على طلب تتلقاه من الوحدات النظيرة في الدول الأخرى.
- إعداد نماذج إرشادات الإخطارات للمؤسسات المالية وغير المالية والتي تستخدم لإبلاغ الوحدة عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل الأموال أو تمويل إرهاب وتحديثها عند الحاجة.

- المشاركة في إعداد برامج التوعية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المشاركة في الندوات وورش العمل والمؤتمرات والإجتماعات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بإختصاصات الوحدة.

نشاط وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

قامت وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) خلال العام ٢٠١٥م بالعديد من الانشطة وفقا للقوانين والأنظمة النافذة، ومن أهم هذه الأنشطة:

- تلقي الاخطارات والاستعلامات وتحليلها ونشرها وفقا للقانون.
- النزول الميداني للمؤسسات المالية وغير المالية وجهات الرقابة والإشراف وفقا لخطة الوحدة للعام ٢٠١٥م.
- المشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الاستجابة لطلبات المساعدة الدولية حيث قامت الوحدة بتزويد الجهات النظيرة بالمعلومات المطلوبة في إطار التعاون في مجال تبادل المعلومات الخاصة بقضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للقانون.
- إعداد مشروع اللائحة الداخلية الخاصة بالوحدة ورفعها لمجلس إدارة البنك المركزي لإقرارها ورفعها لمجلس الوزراء لاعتمادها وفقا للقانون.
- إصدار التقرير السنوي للعام ٢٠١٤م والذي تضمن جميع الأنشطة التي قامت بها الوحدة خلال العام ٢٠١٤م، والإحصائيات الخاصة بأعمال الوحدة وجهود الجمهورية اليمنية في هذا المجال.

النشاط التدريبي لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

اسم الدورة	مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	الجهة المنظمة	عدد المشاركين
المؤتمر العام لمكافحة الارهاب	اوغندا	١٧-٢٠ مارس ٢٠١٥	الاتحاد الاوربي	١
ورشة عمل حول محاكمة الجرائم المالية	عمان - الاردن	٢٤-٢٦ مارس ٢٠١٥	البنك الدولي	١
ورشة عمل حول الرقابة المصرفية	عمان - الاردن	١٧-٢٠ مارس ٢٠١٥	البنك الدولي	٣
دورة في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في البنوك	صنعاء - اليمن	٩-١٣ اغسطس ٢٠١٥	المعهد المصرفي	٢

الباب الثاني

البيانات الإحصائية

- إجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في ٢٠١٥م
- بيان تفصيلي للحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في ٢٠١٥م
- إحصائية مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥
- تحليل اتجاهات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب تبعا للإحصائيات ٢٠١٥م

إجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في ٢٠١٥م

إجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في ٢٠١٥م

نوع الجهة	الحالات الواردة		وضعية الحالات الواردة					
	العدد	النسبة من المجموع	حالات تمت إحالتها	النسبة من المجموع	حالات لم تتم إحالتها	النسبة من المجموع	حالات قيد التحليل	النسبة من المجموع
جهات محلية	٩٢	%٩٧	٦٠	%٦٠	٣٣	%٣٣	٠	%٠
جهات خارجية	٧	%٣	٧	%٧	٠	%٠	٠	%٠
الإجمالي	٩٩	%١٠٠	٦٧	%١٠٠	٣٣	%١٠٠	٠	%١٠٠

بيان تفصيلي للحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في ٢٠١٥م

إخطارات فقط

اولاً: وفقا للنوع (اخطار - استعلام)

النوع	العدد	النسبة من الاجمالي
اخطار	٩٩	٧٠ %
استعلام	٤٢	٣٠ %
الاجمالي	١٤١	١٠٠%

اولاً: وفقا لمصدر الحالات الواردة (اخطارات فقط)

المصدر	العدد	النسبة من الاجمالي
محلية	٩٢	٩٣ %
خارجية	٧	٧ %
الاجمالي	٩٩	١٠٠%

ثالثاً: وفقاً للمصدر – الجهه المبلغة (إخطارات فقط)

المصدر	العدد	النسبة من الاجمالي
بنوك	٨٤	٨٤ %
شركات صرافة	٨	٨ %
الهيئة العامة للبريد	٠	٠%
وحدات نظيرة	٦	٦%
جهات خارجية	١	١%
الاجمالي	٩٩	١٠٠%

رابعا: وفقاً للجرم الأصلي (اخطارات فقط)

	نوع الجرم	حالات واردة من جهات محلية	النسبة من الاجمالي
	غسل اموال	٢	٢ %
	تمويل إرهاب	٠	٠ %
	ارهاب	٠	٠ %
	تهرب ضريبي	٩	٩ %
	نقل اموال عبر الحدود	٠	٠ %
	فساد	٠	٠ %
	نصب واحتيال	٢	٢ %
	تزييف	٣	٣ %
	قوائم مجلس الامن	١	١ %
	مخدرات	٠	٠ %
	اخرى*	٨٢	٨٢ %
	الاجمالي	٩٩	١٠٠ %

*اخرى: تضم الحوالات المشبوهة، الاشخاص المعرضين سياسيا والجرائم غير المصنفة

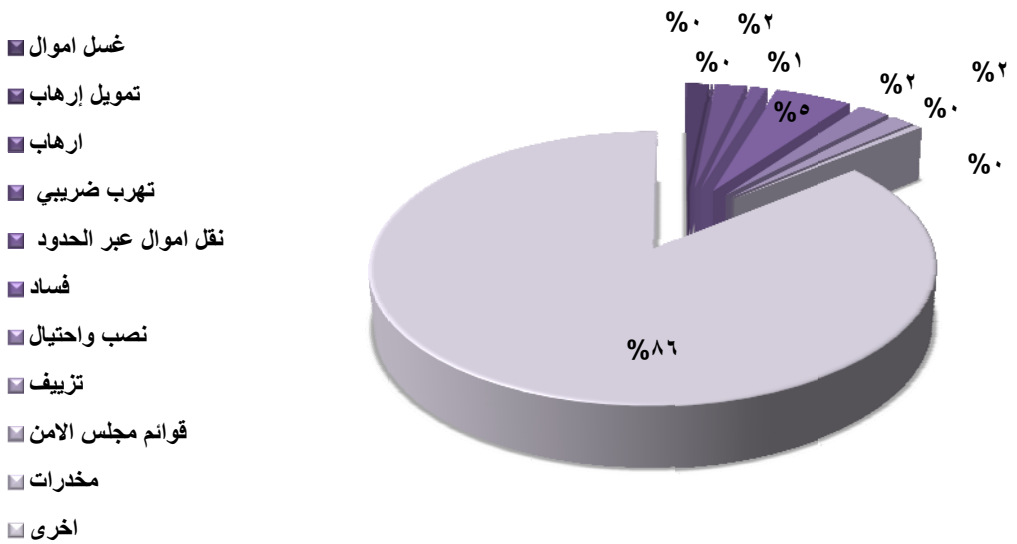

خامسا : وفقاً للإجـــــراء النهائـــــي للاخطارت (إخطارات فقط)

حفظ		قيد التحليل	الاحالة الى الجهة المعنية					الاجمالي
مؤقت	نهائي		سلطات قضائية	جهات حكومية	جهات انفاذ القانون	وحدات نظيرة	جهات خارجية	٩٩
٦	٢٧	٠	١	١٧	٤٢	٦	٠	

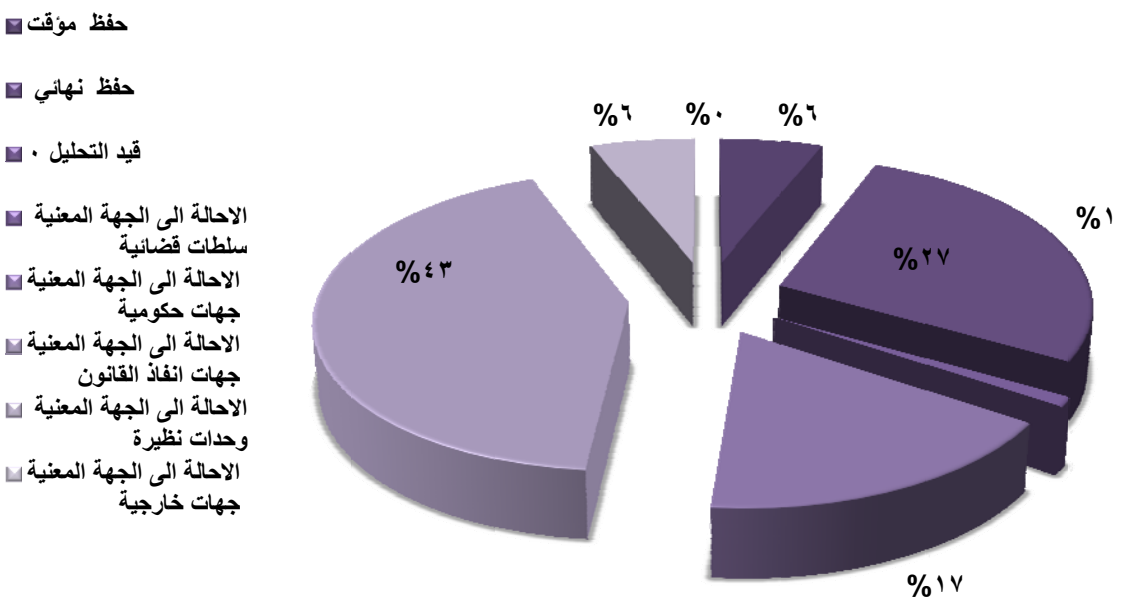

احصائية مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للقتره ٢٠١٠-٢٠١٥			
اولا: وفقا للنوع (اخطارات استعلامات)			
العام	الاخطارات الواردة	الاستعلامات الواردة	الاجمالي
٢٠١٠	٢٣	١٢	٣٥
٢٠١١	١٧	١٢	٢٩
٢٠١٢	٦٧	٤٧	١١٤
٢٠١٣	٩٦	٧٠	١٦٦
٢٠١٤	١٣٠	٦٣	١٩٣
٢٠١٥	٩٩	٤٢	١٤١

ثانيا: وفقا الاخطارات الوارده من بنوك وصرافين فقط للقترة ٢٠١٠-٢٠١٥		
العام	بنوك	صرافين
٢٠١١	١٧	٠
٢٠١٢	٥٧	١٠
٢٠١٣	٦٨	٢٨
٢٠١٤	١٠١	٢٨
٢٠١٥	٨٤	٨
الاجمالي	٣٢٧	٧٤

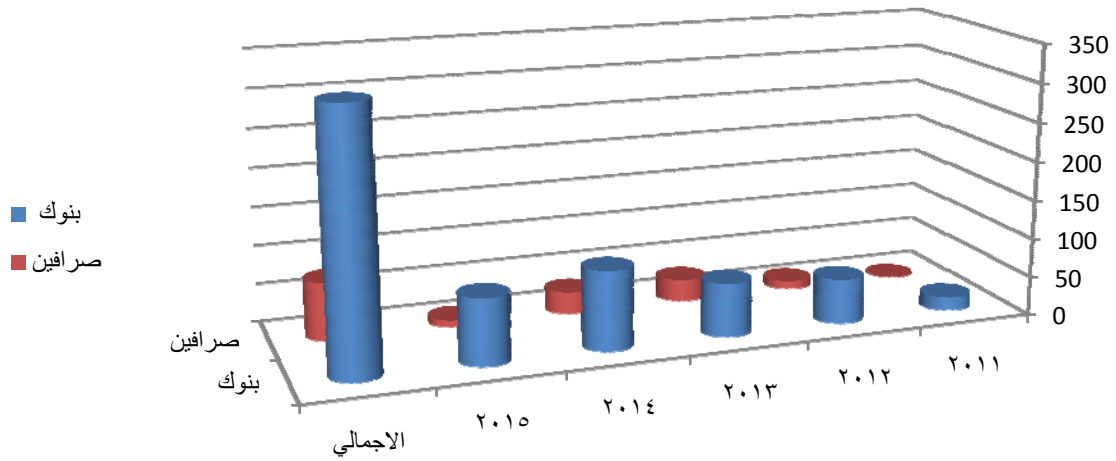

ثالثا: وفقا لعدد تقارير المعاملات المشبوهة (STR) الشهرية في سنة ٢٠١٥م		
الشـــــــهر	العـــــدد	النسبة %
يناير	١٦	١١ %
فبراير	١٣	٩ %
مارس	٢٠	١٤ %
أبريل	٨	٥ %
مايو	٧	٤ %
يونيو	١١	٧ %
يوليو	٠	٠ %
أغسطس	١٧	١٢ %
سبتمبر	٩	٦ %
أكتوبر	٣	٢ %
نوفمبر	١٣	٩ %
ديسمبر	٢٤	١٧ %
المجموع	١٤١	١٠٠%

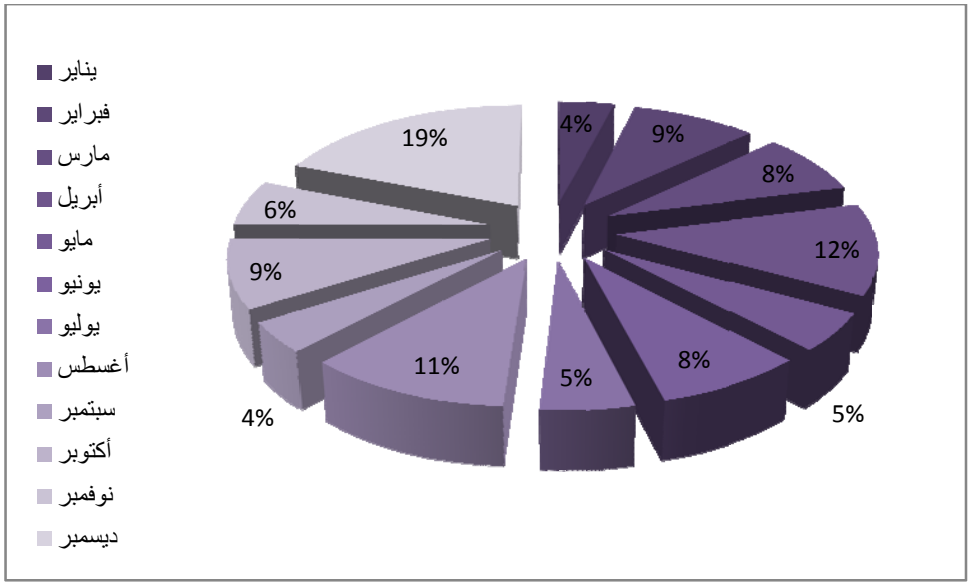

تحليل اتجاهات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب تبعا لإحصائيات ٢٠١٥م

أولا: التحليل وفقا لنوع الإخطار

بلغت الإخطارات التي تلقتها وحدة جمع المعلومات المالية لعام ٢٠١٥م عدد ٩٩ إخطار مقارنة بعدد ١٣٦ لعام ٢٠١٤ وعليه فقد تراجعت الإخطارات بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالعام ٢٠١٤ وعدد ٤٢ استعلام للعام م٢٠١٥ مقارنة بعدد ٥٦ استعلام للعام ٢٠١٤م وتراجعت بنسبة ٢٧٪ ، ويعود سبب التراجع الملحوظ الى الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها اليمن خلال العام ٢٠١٥م

ثانيا: التحليل وفقا للجهة المبلغة

احتلت البنوك المرتبة الأولى في عدد الإخطارات الواردة الى الوحدة ، حيث بلغت الإخطارات الواردة للوحدة في عام ٢٠١٥ نسبة ٨٤٪ من إجمالي الإخطارات مقارنة بالعام ٢٠١٤م فقد تلقت الوحدة عدد ١٠٢ إخطار بنسبة ٧٥٪ من إجمالي الإخطارات ، ويعود السبب الى ارتفاع نسبة التدريب والتأهيل لموظفي البنوك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والنزول الميداني للرقابة والتأكد من تطبيق الإجراءات من قبل وحدة جمع المعلومات المالية فضلا عن ان معظم المعاملات المالية تتم عبر البنوك.

كما تحتل شركات الصرافة المرتبة الثانية من حيث حجم الإخطارات التي تلقتها الوحدة في العام ٢٠١٥م حيث تلقت الوحدة ما نسبته ٨٪ من إجمالي الإخطارات مقارنة بالعام ٢٠١٤ حيث بلغ عدد الإخطارات ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي الإخطارات.

وقد توزعت نسبة ٨٪ من إجمالي الإخطارات في العام ٢٠١٥م بالإخطارات التي تلقتها الوحدة من مصلحة الجمارك والوحدات النظيرة والجهات الخارجية مقارنة ما نسبته ٥٪ للعام ٢٠١٤م.

ثالثا: التحليل وفقا لطبيعة الجرم

بلغ عدد الإخطارات عام ٢٠١٥م والمصنفة على أنها جرائم أخرى نسبة ٨٢٪ من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي حددها القانون ولائحته التنفيذية ، مقارنة بالنسبة ٨٨٪ للعام ٢٠١٤م ، كما تحتل جرائم الفساد المرتبة الثانية نسبة ١٠٪ من إجمالي الإخطارات مقارنة بنسبة ٦٪ للعام ٢٠١٤م ، وقد توزعت بقية النسبة على بعض جرائم غسل الاموال كجرائم النصب والاحتيال والتزوير.

رابعا: التحليل وفقا لمصدر الحالات الواردة للوحدة

بلغت الحالات الواردة للوحدة لعام ٢٠١٥م محليا نسبة ٩٨٪ مقارنة بنسبة ٢٪ للحالات الواردة من وحدات نظيرة وجهات خارجية ومقارنة بالعام ٢٠١٤م فقد بلغت الحالات الواردة من مصادر محلية نسبة ٩٣٪ في حين بلغت الحالات الواردة من مصادر خارجية نسبة ٧٪

خامسا: التحليل وفقا لآخر إجراء

قامت الوحدة بإجراء التحليل لجميع الحالات الواردة إليها للعام ٢٠١٥م وتبين أن ما نسبته ٣٣٪ من الإخطارات الواردة تم حفظها في قاعدة بيانات الوحدة في حين ان ما نسبتة ٦٦٪ من الإخطارات تم إحالتها الى جهات الاختصاص ممثلة بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وجهات إنفاذ القانون.

الباب الثالث

الرقابة الميدانية على اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

- الرقابة الميدانية على البنوك وشركات الصرافة
- الانجازات التي حققتها الوحدة في جانب التفتيش الميداني

الرقابة الميدانية على اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

تحتل الرقابة الفعالة مركزاً محورياً لنجاح أي نظام ونجاح تأثيره ، كما يعتبر التفتيش الميداني حجر الزاوية في تقييم امتثال المؤسسات المالية غير المالية والجهات المعنية بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد أكدت المعايير الدولية والقوانين المحلية على أهميته ، بل وألزمت الدول بتبني الرقابة الميدانية على المؤسسات المالية وغير المالية من قبل جهات الرقابة والإشراف للتأكد من مدى التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يعتبر أحد ركائز تقييم الدول بشأن مدى الالتزام بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الرقابة الميدانية على البنوك وشركات الصرافة

بدأت وحدة جمع المعلومات المالية بتفعيل الرقابة الميدانية استنادا إلى المادة (٣١) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بالنزول الميداني إلى البنوك وشركات الصرافة وتحويل الاموال العاملة في اليمن كخطوة أولى ، بهدف رفع مستوى الامتثال في مجال الرقابة على المؤسسات المالية امتثالا للتوصيات والمعايير الدولية وضمانا لامتثال البنوك وشركات الصرافة لها وجميع القوانين واللوائح والتعليمات الرقابية والارشادات الصادرة عن وحدة جمع المعلومات المالية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتبعة في الجمهورية، والتعرف على نقاط الضعف التي تشوب أنظمة وبرامج الامتثال، كما تهدف الرقابة الميدانية إلى تقييم السياسات والإجراءات والبرامج التي تتبعها المؤسسات المالية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتاكد من تطبيق السياسات والاجراءات المصممة من أجلها وتحقق الأهداف المنشودة على نحو فعال.

وتعتمد الوحدة في عملية التفتيش الميداني منهجا قائما على المخاطر من أجل تعظيم الاستفادة من الوقت والموارد المحدودة والتركيز على المجالات عالية المخاطر كما تعمل وفق إجراءات محددة تستند لأفضل الممارسات والمعايير الدولية للتقييم.

وتمر عملية التفتيش الميداني على البنوك وفقا لدليل الإجراءات المعتمد في الوحدة بالمراحل التالية :

١. التخطيط للتفتيش الميداني
٢. اجراء عمليات التفتيش والاختبار
٣. كتابة مسودة التقرير
٤. مناقشة مسودة التقرير واستلام الردود
٥. تسليم التقرير بشكل نهائي
٦. المتابعة المكتبية والميدانية

الإنجازات التي حققتها الوحدة في جانب التفتيش الميداني

أولا: منهجية التفتيش الميداني القائمة على المخاطر

١. تم اعداد دليل إجراءات التفتيش الميداني على البنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا لأفضل المعايير والممارسات الدولية وبالاسترشاد بأدلة خاصة بدول تطبق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
يحتوى الدليل على مجموعة متنوعة من الخطوات المطلوب اتخاذها بما يضمن تنفيذ عملية تفتيش مصرفي شاملة بدءا بالإعداد والتخطيط للتفتيش وانتهاء بتسليم التقرير النهائي كما يحتوى على معلومات أساسية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليكون بمثابة مرجع عملي للمفتشين للقيام بأعمالهم بمهنية.
٢. تم اعداد تقرير نموذجي بشأن إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للمعايير الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية ومنشورات وتعليمات البنك المركزي وارشادات وحدة جمع المعلومات المالية .

٣. تم اعداد خطة سنوية للتفتيش على البنوك وفقا للمنهجية المستندة على المخاطر بحيث تتضمن (عدد البنوك بالاسم، ترتيب البنوك بحسب المخاطر، تاريخ بداية وانتهاء عملية التفتيش لكل بنك)

٤. اعداد نموذج خطة تفتيش ميداني على مستوى كل بنك تتضمن توزيعا للمهام بين أعضاء الفريق والفترة الزمنية للتفتيش.

ثانيا: التفتيش الميداني على البنوك

تم إجراء عمليات تفتيش ميداني في العام ٢٠١٥م لعدد ٤ بنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالاعتماد على منهجية التفتيش الميداني القائم على المخاطر.

ثالثا: المتابعة الميدانية

تم القيام بعمليات المتابعة الميدانية لمتابعة التقارير والإصلاحات التي قام بها البنك بعد عملية التفتيش.

رابعا : نشر الوعي والتدريب والتثقيف

لا تقتصر عملية النزول الميداني للبنوك على عملية التقييم والتاكد من التزام المؤسسات المالية من اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وكتابة التقرير فحسب بل تعدى ذلك قيام فريق التفتيش بنشر الوعي بمخاطر غسل الاموال اثناء فترة الزيارة وتصحيح كثير من المفاهيم لدى مسئولي الامتثال ومناقشة وتصويب ومعالجة جميع الملاحظات

والاختلالات والقصور قبل كتابة التقرير النهائي وابداء النصح والمشورة لهم ليتم تطبيقها في كافة مستوياتهم الوظيفية فيما يخص مكافحة غسل الأموال وكافحة الارهاب.

خامسا : منهجية تقييم الالتزام والمخاطر

تسعى وحدة جمع المعلومات المالية من أجل التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وادارتها بشكل كفؤ إلى إجراء تقييم سنوي للبنوك حول مدى التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعليه فقد قامت الوحدة بما يلي:

١. اعداد مصفوفة تقييم الالتزام والمخاطر وفقا للمعايير الدولية وبما يتفق مع المتطلبات المحلية لتقييم مدى التزام البنوك بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب
٢. تعتمد المصفوفة على التقييم الكمي والنوعي وبدرجات محددة ومرجحة بأوزان المخاطر
٣. تعتمد المصفوفة أيضا على الجمع بين التقييم الفني وتقييم الفعالية
٤. تتم عملية التقييم وفقا لما يلي :

١,١ تقييم الالتزام وتقييم المخاطر على مستوى كل بنك وبدرجات محددة مرجحة بأوزان المخاطر

١,٢ تقييم الالتزام والمخاطر للقطاع المصرفي بشكل عام وتحديد درجة الالتزام والمخاطر بعد الترجيح بأوزان المخاطر

١,٣ ترتيب البنوك وفقا لدرجة الالتزام والمخاطر بهدف الاستفادة من الموارد والميزانيات المحدودة والتركيز على المجالات عالية المخاط. وفقا للمنهجية المستندة إلى المخاطر

وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

www.fiu-ye.com